مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (6) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (6) 2014

أثر تخفيض الرسوم الجمركية في المستوردات السلعية السورية في إطار تحرير التجارة الخارجية

الدكتور معتز نعيم*
غزل أكرم الحوري**

(تاريخ الإيداع 17 / 9 / 2014. قُبِل للنشر في 1 / 12 / 2014)

□ ملخّص □

يتناول البحث بصورة رئيسة الآثار الناجمة عن عملية تخفيض معدلات الرسوم الجمركية، على حجم المستوردات السلعية السورية؛ وذلك بما يتلاءم مع عملية تحرير التجارة الخارجية، سيما وأن سوريا اتجهت مؤخراً نحو تحرير تجارتها الخارجية وفتح أسواقها، والدخول في عدة شركات إقليمية ودولية، وقد استخدمت الدراسة أسلوب التحليل الاقتصادي لدراسة بعض المؤشرات المتعلقة بالرسوم الجمركية والتجارة الخارجية في سوريا، وتوصل البحث إلى نتائج هامة كان من أبرزها أن عملية تخفيض الرسوم الجمركية والمرافقة لتحرير التجارة الخارجية، قد ساهمت بشكل كبير في زيادة حجم المستوردات السلعية، الأمر الذي أدى إلى زيادة العجز في الميزان التجاري السوري، وتدهور معدل التبادل الخارجي في غير صالح الاقتصاد السوري، فضلاً عن التراجع الكبير في نسبة الحصيلة الجمركية إلى المستوردات السلعية في الاقتصاد الوطني. مما يستدعي العمل على تقليل الاعتماد على الاستيراد في إطار النشاط الاقتصادي، والاتجاه نحو تفعيل صناعة بدائل المستوردات ولاسيما تلك التي تشكل عبئاً على ميزاننا التجاري، إضافة إلى استشراف بعض المقترحات الأخرى الكفيلة بتجاوز الآثار السلبية على اقتصادنا الوطني، والناجمة عن كل من عملية تخفيض الرسوم الجمركية وتحرير التجارة الخارجية والتي تخدم هدف البحث.

الكلمات المفتاحية: الرسوم الجمركية – التجارة الخارجية – المستوردات السلعية – الميزان التجاري – درجة الانكشاف الاقتصادي.

***أستاذ – قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – دمشق – سورية.**
****طالبة دراسات عليا (دكتوراه) – قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – دمشق – سورية.**

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (6) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (6) 2014

The Effect of Customs Duties Reduction on Syrian Commodity Imports Under The Foreign Trade Liberalization

Dr. MotazNaeem*
Ghazal Al Houry**

(Received 17 / 9 / 2014. Accepted 1 / 12 / 2014)

□ ABSTRACT □

The theme of this research mainly focuses on the effects of the reductions in the rates of customs duties on Syrians commodity imports. In the line with the process of foreign trade liberalization in Syria. Where that Syria has recently tended towards its foreign trade liberalization, and open markets, and engaged in regional and international partnerships. The study used economical analysis method to study some indicators relating to customs duties and foreign trade in Syria. So the research reached to some important results, that the process of reducing customs duties that associated with foreign tread liberalization, has contributed significantly to the increase in the volume of commodity imports, which led to an aggravation defect in our trade balance, and deterioration the terms of trade exchange, in addition to the significant decline in the rate of customs proceeds to imports in the national economy.

And that needs primary reducing the dependence on imports in our economic activity, and trending towards activation the alternatives imports industry, especially those that constitute a burden on our trade balance.

Inaddition to try to find some other recommendations that serve the aim of research.

Keywords: Customs duties – Foreign trade – Commodity imports – Trade balance – The degree of economies exposure.

***Professor, Department of Economics – Faculty of Economics – Damascus University – Damascus – Syria.**
****Postgraduate Student – Department of Economics – Faculty of Economics – Damascus University – Damascus – Syria.**

مقدمة:

مع تسارع وتيرة التطورات والتغيرات التي يشهدها العالم على الساحة الدولية، والمتمثلة بشكل رئيس في تزايد الاندماج والترابط مع العالم الخارجي، والاستمرار في انشاء التكتلات الاقتصادية والسياسية الاقليمية والدولية ومناطق التجارة الحرة، وعقد اتفاقيات تحرير التبادل التجاري واعتماد سياسة الأسواق المفتوحة، لجأت العديد من الدول إلى تحرير تجارتها الخارجية للاستفادة من الفرص المتاحة لها في الأسواق الدولية، والتخلص من ضيق السوق المحلية إلى رحابة السوق العالمي، إضافة إلى فتح المزيد من الفرص أمام صادراتها ومجالات أوسع لتنمية طاقاتها الانتاجية وتطويرها.

وسوريا – إيماناً منها بعدم القدرة على البقاء بعيداً عن هذه التطورات وضرورة الانخراط في النظام العالمي الجديد– قامت بالاتجاه نحو تحرير تجارتها الخارجية، حتى إنها حققت إنجازات هامة وبارزة في هذا الصدد تجلت بشكل رئيس في مجموعة الاتفاقيات الجماعية والثنائية التي وقعتها في السنوات الماضية، والتي كان من أبرزها اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA التي بدأ تطبيقها عام 1998 واستكملت في بداية عام 2005، كما تم التأشير على اتفاقية الشركة السورية الأوروبية مرتين في عامي 2004 و 2008، إضافة إلى تقديم طلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية WTO، حيث تم قبول سوريا عضواً مراقباً في المنظمة عام 2010. ومما لا شك فيه أن السبل الهامة لتحقيق هذا الهدف تكمن في الدرجة الأولى في إزالة العقبات التعريفية وغير التعريفية التي تعترض حركة التجارة الخارجية وتعوقها ، وعلى رأسها الرسوم الجمركية، إذ أن دخول البضائع إلى السوق معفاة من الرسوم الجمركية كلياً أو جزئياً يختلف تماماً عن دخولها لنفس السوق محملة بالرسوم الجمركية وغيرها من العقبات[1]. وهذا ما دفع بالإدارة الاقتصادية في سوريا إلى الاتجاه نحو تخفيض معدلات الرسوم الجمركية بما يماشي الخطوات الانفتاحية تلك وبما تتطلبه الاتفاقيات الموقعة مع الشركاء التجاريين.

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث بشكل أساسي حول الدور الذي لعبته عملية تخفيض معدلات الرسوم الجمركية الموائمة لعملية تحرير التجارة الخارجية وفتح الأسواق على المستوردات السلعية السورية وخاصة في السنوات الأخيرة، إذ إن عملية تحرير التجارة الخارجية والدخول في شركات واتفاقيات تجارية مع الكثير من الدول، قد ترافقت مع تغيير كبير وتعديل واسع النطاق في بنية توجهات السياسة الجمركية ولاسيما على صعيد الرسوم الجمركية، لجعلها قادرة على المساعدة في تطبيق ذلك التحول في السياسات المتعلقة بالتجارة الخارجية، فكيف كان أثر هذه الإجراءات في المستوردات السلعية السورية، وبالتالي في الميزان التجاري وفي معدل التبادل الخارجي، من جهة، ومن جهة أخرى هل ثمة تحسن في نسبة الرسوم الجمركية المحصلة إلى المستوردات السلعية جراء هذه التعديلات. سنحاول من خلال هذه الدراسة بحث مجموعة النقاط تلك في سبيل التوصل لمجموعة من الحلول التي تمكننا من الإفادة من عملية تخفيض الرسوم الجمركية وتحرير التجارة الخارجية، وتجاوز آثارها السلبية في اقتصادنا الوطني.

أهمية البحث و أهدافه:

الأهداف:

يتمثل هدف البحث في تسليط الضوء على النتائج المترتبة على عملية تخفيض الرسوم الجمركية وتحرير التجارة

الخارجية، على المستوردات السلعية السورية، سواءً من ناحية ازديادحجمها، وبالتالي تأثيرها في الميزان التجاري السوري وعلى حجم التجارة الخارجية، وبالتالي اندماج الاقتصاد السوري في الاقتصاد العالمي،أو من جهة تطور نسبة إجمالي الحصيلة الجمركية إلى المستوردات السلعية.

الأهمية:

تنبع أهمية البحث من أهمية إيجاد حلول للآثار السلبية لعملية تحرير التجارة الخارجية في سوريا والتي باتت في الوقت الراهن من أهم المسائل التي تواجه الاقتصاد الوطني، وخصوصاً في السنوات الأخيرة في ضوء التطورات الحاصلة على الصعيد العالمي والإقليمي اقتصادياً وسياسياً. ذلك أن عملية تحرير التجارة الخارجية في سوريا يحسمها واقع عدم إمكانية العيش خارج النظام التجاري الدولي الجديد الذي يشكل دعامة أساسية من دعائم النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين، وهذا ما تطلب العمل على تخفيض معدلات الرسوم الجمركية بما يماشي الخطوات الانفتاحية تلك، نظراً للدور الفعال الذي تؤديه الرسوم الجمركية في كافة جوانب الاقتصاد الوطني، وخصوصاً فيما يتعلق بتوجه سياسات التجارة الخارجية، وحماية المنتجات والصناعات المحلية، ودعمها لمنافسة المستوردات الأجنبية، فضلاً عن أهميتها على مستوى المستوردات السلعية بشكل خاص، من حيث تأثيرها في الميزان التجاري ونسب التبادل الخارجي.

منهجية البحث:

يستند البحث إلى استخدام منهج التحليل الإحصائي لتحليل المعطيات الإحصائية المتوفرة في الكتب والمراجع والبحوث والدراسات والتي تتعلق بشكل أساسي بمكونات التجارة الخارجية في سوريا وبعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى. حيث إن الدراسة تضمنت بعض الجداول والإحصائيات المتصلة مباشرة بموضوع البحث.

فرضيات البحث:

1- توجد علاقة طردية بين عملية تخفيض الرسوم الجمركية المرافقة لعملية تحرير التجارة الخارجية، وبين زيادة حجم المستوردات السلعية السورية.

2- هناك علاقة طردية بين عملية تحرير التجارة الخارجية في سوريا وبين العجز في الميزان التجاري، جراء زيادة المستوردات السلعية بوتائر أعلى من زيادة الصادرات السلعية.

3- توجد علاقة طردية بين زيادة حجم المستوردات السلعية وارتفاع مؤشر الانكشاف الاقتصادي.

4- هناك علاقة طردية بين تخفيض معدلات الرسوم الجمركية، وبين تراجع نسبة الحصيلة الجمركية إلى المستوردات السلعية في سوريا.

الإطار النظري للبحث:

أولاً: تخفيض الرسوم الجمركية كضرورة تقتضيها عملية تحرير التجارة الخارجية:

استخدمت الرسوم الجمركية المرتفعة في سوريا كأسلوب لحماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية، إلا أن هذا الأسلوب كان له آثار سلبية في الاقتصاد الوطني تمثل في التراخي في تطوير المنتجات الوطنية وتحديثها وخاصة تلك المنتجة من قبل القطاع العام، مما سبب في تراجع القدرة التنافسية لهذه المنتجات في الأسواق المحلية والأجنبية، وخاصة بعد انفتاح السوق وتحريرها والسماح بدخول المنتجات في الأسواق المحلية والأجنبية، التزاماً بالاتفاقيات التجارية[2]، فضلاً عن أن الرسوم الجمركية التي فرضت على المواد الأولية ومدخلات الإنتاج قد لعبت هي الأخرى دوراً سلبياً في تراجع تنافسية السلع الوطنية.

ومع اتخاذ سوريا المزيد من الخطوات باتجاه تحرير التجارة الخارجية والانفتاح التجاري على دول العالم الخارجي، والتزامها بالعديد من الاتفاقيات العربية والدولية ولاسيما في مفاوضات الشركة السورية الأوربية، وتقديم طلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى تطبيق بنود اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع الدول العربية، ونظراً إلى الجمود الحاصل في الأسواق وارتفاع أسعار المنتج المحلي ودخول السلع الجاهزة إلى سوريا بموجب اتفاقيات التجارة الحرة تلك،قامت بإصدار العديد من التشريعات والقوانين المتعلقة بالرسوم الجمركية ولاسيما تعديل نسب الرسوم الجمركية على المواد المستوردة المنصوص عليها في جدول التعرفة المتناسقة، بغية مواكبة التغيرات العالمية باتجاه تنظيم التجارة الخارجية وتحريرها بما يتناسب مع الاتفاقيات الدولية والإقليمية، وخاصة أن إعادة النظر بالرسوم الجمركية على أسس علمية سليمة يجعلها أداةً فعالةً لتنفيذ السياسات المالية والاقتصادية[3]. وكان من أبرز هذه المراسيم:

- المرسوم 2001/226 الخاص بتخفيض الرسوم الجمركية على بعض المواد والسلع بحيث تصبح 1%.
- المرسوم 2002/336 القاضي بدمج الضريبة الموحدة على الاستيراد مع الرسم الجمركي في معدل واحد، وتوحيد أسعار الصرف لجميع السلع والمواد إلى سعر واحد هو سعر البلدان المجاورة.
- المرسوم 2004/319 وتم بموجبه تعديل نسب الرسوم الجمركية (حيث يعتبر هذا الرسم شاملاً الضريبة الموحدة)، وكلفت مديرية الجمارك بإعداد جدول تعريفة الرسوم الجمركية الشاملة للتعديلات الصادرة عن المنظمة العالمية للجمارك، وكذلك التعديلات الأخرى الصادرة بمراسيم سابقة بما فيها التعديلات التي تمت بموجب هذا المرسوم، واعتمد جدول التعريفة المشار إليه بقرار من وزير المالية.
- القانون رقم 2004/57 تضمن تخفيض معدلات الرسوم الجمركية بنسبة 3% على جميع البضائع المستوردة، والتي يتم تحويل قيمتها إلى ليرات سورية وفقاً لسعر الصرف الواحد المحدد لعمليات الدولة والقطاع العام.
- المرسوم 2005/362 المتضمن تعديل نسب الرسوم الجمركية على مادة الاسمنت بكل أنواعها وأصنافها.
- المرسوم 2005/197 الذي خفض نسب الرسوم الجمركية لمجموعة كبيرة من السلع والمواد كان من أهمها تخفيض الرسوم الجمركية على السيارات السياحية من 145% إلى 40% للسيارات التي لا تتجاوز سعة محركها CC16 أما السيارات التي تتجاوز CC16 فخفضت رسومها من 255 إلى 60%.
- المرسوم 2005/494 والمرسوم 2006/76 وكلاهما أجريا تخفيضات جديدة للرسوم الجمركية، وفقاً لما تفرضه الحاجة والضرورة والحياة الاقتصادية اليومية.

وقد شهد العام 2011 حزمة كبيرة من المراسيم المخفضة لنسب الرسوم الجمركية كان من أبرزها المرسوم 2011/277القاضي بتعديل الرسوم الجمركية على عدد من السلع والمواد الأساسية بنسب مختلفة وصل بعضها إلى النصف في الوقت الذي تم فيه تخفيض البعض الآخر إلى 0%، والمرسوم التشريعي 2011/70 الذي قضى بتخفيض نسب الرسوم الجمركية على مواد معينة (حليب مجفف، بن محمص، شاي....) كما تم بناء على المرسوم التشريعي 2011/23 تخفيض رسم طلبات الاستيراد المحددة بنسبة 2% إلى 1%.

وبشكل عام يمكن ارجاع أهم أسباب تخفيض الرسم الجمركي في سوريا إلى ما يلي:

1-إن أي تخفيض في التكلفة من الطبيعي أن يؤدي إلى انخفاض في السعر و تقديم منتج بجودة أعلى، وسينعكس كل ذلك بالضرورة على قدرة منتجنا المحلي على المنافسة والصمود أمام المنتجات المستوردة من الخارج، والتي أدت إلى خروج العديد من المنتجات المحلية من حلبة المنافسة، وهو ما يأتي كمحاولة لدعم القوة الشرائية

للمواطن ورفع مستوى معيشته بالإضافة إلى تحريك السوق ودعم الطلب انطلاقاً من وجود علاقة عكسية بين السعر والطلب على أي سلعة منتجة.

2-إن المنافسة الشديدة التي واجهها منتجنا في السنوات الماضية كان سببها اتفاقيات التجارة الحرة ولا سيما منها والتي أدخلت إلى سوقنا المحلية منتجات معفاة من الرسوم الجمركية في بلدها، في حين أن سوريا لا تزال تفرض الكثير من الرسوم التي بإزالتها ستتحقق مصلحة المستهلك والمنتج ومجمل الحركة الاقتصادية. وبذلك كان لابد من إجراء إصلاحات على التعريفة وتخفيض للرسوم الجمركية بسبب ما يقابلها من رسوم في دول الجوار، سيما ونحن في اقتصاد منفتح على العالم وبالتالي لا بد من أن يكون هناك رسوم جمركية تعادل المفروض في الدول الأخرى.

3-تخفيض الرسوم الجمركية على مدخلات إنتاج الصناعة الوطنية سوف يؤدي إلى دعم القطاع الصناعي ويفسح المجال لقيام استثمارات صناعية جديدة بشكل يمكن من تخفيض التكلفة والبحث عن الجودة وتشغيل أكبر لليد العاملة، علاوةً عن الفائدة التي تصب في مصلحة المستهلك النهائي وقدرة المنتج على المنافسة داخلياً وخارجياً، أي أن الاستيراد بتكلفة منخفضة سيعني تكاليف أقل مما يشجع على التصنيع ويدخل المنتج بسوق المنافسة بصورة أقوى.

4-الرسوم الجمركية العالية تعد سبباً أساسياً للتهريب، وتفتح الباب أيضاً أمام التلاعب في المستوردات والابتعاد عن الشفافية في التبادلات التجارية، مما يضيع على الاقتصاد الوطني وخزينة الدولة فرصاً كبيرة، فالرسوم الجمركية المعتدلة والمدروسة تحقق سعراً مناسباً، وتمنع التهريب وتساهم في إيجاد سلع منافسة.

ثانياً: الآثار الناجمة عن عملية تخفيض الرسوم الجمركية الموائمة لتحرير التجارة الخارجية في سوريا:

1) تطور حجم المستوردات السلعية السورية:

تشكل المستوردات إحدى الأدوات الهامة لعملية التنمية، فهي تقوم بتزويد الدولة بما تحتاجه من السلع والخدمات الضرورية التي لا تتوافر لديها مقومات انتاجها، أو نظراً لارتفاع تكاليف انتاجها محلياً، فضلاً عن توفير السلع نصف المصنعة والمواد الخام والسلع الرأسمالية والتي تؤدي الدور الأساسي في عملية التنمية، إضافةً إلى انها تعمل على سد الفجوة بين الانتاج والاستهلاك المحلي، إلا أنه وبالمقابل فإن الزيادة المستمرة في المستوردات وعدم تراجعها من حيث الكم والنوع يعد مؤشراً على انخفاض القاعدة الانتاجية في الاقتصاد القومي، ومن ثم الاعتماد المستمر على العالم الخارجي.

وفي سوريا ومع المزيد من التوجهات نحو حرية التجارة الخارجية والانفتاح الاقتصادي وتوقيع اتفاقيات التبادل التجاري وفتح الأسواق، وما استتبعه من إجراءات اتخذت على الصعيد الجمركي تجلت بشكل واضح في التخفيضات الكبيرة التي طرأت على معدلات الرسوم الجمركية، ساهمت هذه العوامل إلى حد كبير في ازدياد حجم المستوردات السلعية في سوريا وبالتالي ارتفاع نسبتها إلى إجمالي التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول (1) تطور المستوردات السلعية السورية ونسبتها إلى إجمالي التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي (بأرقام 2000 الثابتة وبملايين الليرات السورية)

السنة	المستوردات السلعية	الصادرات السلعية	إجمالي التجارة الخارجية	الناتج المحلي الإجمالي	المستوردات إلى إجمالي التجارة الخارجية	المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي
2000	187535	216190	403725	904622	%46.5	%20.7
2001	220744	243149	463893	974008	%47.6	%22.7

2002	235754	301553	537307	1022303	%44	%23.1
2003	236768	265039	501807	1074183	%47.2	%22
2004	379006	346166	725172	1266891	%51.2	%30
2005	502369	424300	926669	1506440	%54.2	%33.4
2006	531324	505012	1036336	1704974	%51.3	%31.1
2007	684557	579034	1263591	2017952	%54.2	%34
2008	839419	707798	1547217	2445060	%54.3	%34.3
2009	714286	488330	1202546	2519151	%59.4	%28.4
2010	812209	569046	1381255	2791775	%58.8	%29.1
	وسطي النسبة					
	2004-2000				%47.4	%23.7
	2009-2005				%54.5	%32.6

المصدر: المجموعة الاحصائية للأعوام (2000 – 2010) -المكتب المركزي للإحصاء بدمشق، والنسب محسوبة من قبل الباحث

تشير دراسة تطور المستوردات السورية إلى الارتفاع الكبير والمستمر في قيمة المستوردات من عام إلى آخر خلال الفترة المدروسة، فقد تضاعفت القيمة المطلقة للمستوردات السلعية حوالي أربع مرات مرتفعة من 187535 مليون ليرة سورية عام 2000 لتبلغ في عام 2010 ما يقارب 812209 مليون ليرة سورية، لترتفع معها نسبة المستوردات السلعيةإلى إجمالي التجارة الخارجية (الصادرات + المستوردات) من حوالي 47.4% وسطياً خلال الفترة 2000-2004 إلى 54.5% في سنوات 2005-2009، وتبلغ ما يقارب 58.8% عام 2010. بالإضافة إلى ارتفاع نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة ولا سيما منذ العام 2005 مع دخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ، فقد ارتفع متوسط النسبة من 23.7% خلال سنوات 2000-2004، إلى حوالي 32.6% خلال الفترة 2005-2009، وبلغت في العام 2010 ما يقارب 29.1%.

إن هذا الارتفاع الكبير في حجم المستوردات السلعية السورية، وبالتالي نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي التجارة الخارجية يعود بشكل كبير وأساسي إلى السياسة الاقتصادية التي انتهجتها الدولة في السنوات الأخيرة الماضية والتي تقوم على تحرير التجارة الخارجية والانفتاح على الأسواق العالمية والدخول في شركات تجارية إقليمية ودولية، وذلك عبر تخفيف القيود على عمليات الاستيراد وتبسيط إجراءاته، حيث ترافق ذلك مع تغيير كبير وتعديل واسع النطاق في بنية السياسة الجمركية وتوجيهاتها لجعلها قادرة على المساعدة في تطبيق ذلك التحول في السياسات المتعلقة بالتجارة الخارجية، والذي تجلى بشكل أساسي في التخفيض الكبير لمعدلات الرسوم الجمركية المفروضة على المستوردات السورية، مما كان له الأثر الكبير والواضح في زيادة الإقبال على الاستيراد، وبالتالي ارتفاع حجم المستوردات السلعية في سوريا، فضلاً عن جملة من العوامل الأخرى التي يمكن أن نذكر منها:

1-زيادة عدد السكان وبالتالي زيادة فئات الاستهلاك، مما أدى إلى زيادة الطلب الداخلي وبالتالي زيادة الحاجة إلى الاستيراد لتغطية الزيادة في الطلب المحلي.

2-زيادة متوسط الدخل الفردي مما ادى إلى تحسين مستويات المعيشة.

3-تطبيق سياسة تسهيل إجراءات الاستيراد فيما يتعلق بالسلع المستوردة بأموال المغتربين وبموجب نظام الاستيراد الاستثنائي، مما ادى إلى زيادة المستوردات لكل من سلع الانتاج وسلع الاستهلاك نظراً للحاجة الملحة إليها[4].

4-قصور الانتاج المحلي الزراعي والصناعي عن تلبية الكثير من المتطلبات المحلية، ما أدى إلى ضرورة تأمين الكثير من السلع التي تتصل مباشرة باحتياجات السكان الضرورية من الدول الأخرى وبالتالي زيادة الاستيراد من سلع الاستهلاك.

5-تخفيض واسع النطاق في رسوم الاستيراد واعطاء حوافز بعيدة المدى للقطاع الخاص[5].

2) عجز الميزان التجاري السوري:

يعرف الميزان التجاري على أنه سجل نظامي للصفقات المتعلقة بالسلع المتبادلة بين المقيمين في بلد معين من جهة والمقيمين في بقية بلدان العالم من جهة أخرى في فترة معينة، اصطلح على أن تكون سنة ميلادية[6]، فهو يوضح العلاقة بين الصادرات والمستوردات، ومدى قدرة الصادرات على تغطية المستوردات، فإذا كانت الصادرات اكبر في قيمتها من المستوردات فإن الرصيد يكون إيجابياً، أما إذا كانت قيمة المستوردات أكبر من قيمة الصادرات فإن الرصيد يكون سلبياً، حيث يطلق على الميزان التجاري ذي الرصيد الإيجابي الميزان التجاري الرابح، وذي الرصيد السلبي الميزان التجاري الخاسر.

وفي سوريا يمكن دراسة تطور الميزان التجاري بالاعتماد على بيانات الجدول التالي:

الجدول (2) تطور الميزان التجاري السوري (بأرقام 2000 الثابتة وبملايين الليرات السورية)

السنة	الصادرات السلعية	المستوردات السلعية	الميزان التجاري	الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي	المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي
2000	216190	187535	28655+	904622	%23.9	%20.7
2001	243149	220744	22405+	974008	%25	%22.7
2002	301553	235754	65799+	1022303	%29.5	%23.1
2003	265039	236768	28271+	1074183	%24.7	%22
2004	346166	389006	42840-	1266891	%27.3	%30
2005	424300	502369	78069-	1506440	%28.2	%33.4
2006	505012	531324	26312-	1704974	%29.6	%31.1
2007	579034	684557	105523-	2017952	%28.7	%34
2008	707798	839419	131621-	2445060	%29	%34.3
2009	488330	714216	225886-	2519151	%19.4	%28.4
2010	569046	812209	243163-	2791775	%20.4	%29.1
وسطي الفترة						
2004-2000					%26.1	%23.7
2009-2005					%25.4	%32.6

المصدر: المجموعة الاحصائية للأعوام (2000 – 2010) المكتب المركزي للإحصاء بدمشق، والنسب محسوبة من قبل الباحث.

تشير دراسة تطور حالة الميزان التجاري السوري إلى أن الميزان التجاري يعيش أزمة كبرى خلقت مع بدء سنوات الانفتاح الاقتصادي نتيجة زيادة الاعتماد على الاستيراد في إطار النشاط الاقتصادي، فقد حقق الميزان التجاري السوري فائضاً في الفترة 2000-2003، بلغ أعلاه عام 2002 بقيمة 65799 مليون ليرة سورية ليتراجع هذا الفائض حتى حوالي 28271 مليون ليرة سورية عام 2003 وينقلب في العام التالي إلى عجز، وتستمر سلسلة خسائر الميزان التجاري السوري حتى نهاية الفترة المدروسة محققاً عجزاً بلغت قيمته المطلقة عام 2010 حوالي 243163 مليون ليرة

سورية. وهذا العجز وإن دل على شيء فهو يدل على تراجع قيمة الصادرات وأهميتها بالنسبة لإجمالي التجارة الخارجية، ونمو في المستوردات يفوق نسبة النمو في الصادرات، حيث أن الزيادة النسبية في الصادرات أقل من الزيادة النسبية في المستوردات نتيجة ارتفاع الميل المتوسط للاستيراد والذي يعبر عن نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي. فإذا قمنا بتحليل المكونات الداخلية للميزان التجاري من صادرات ومستوردات نجد بأن نسبة الصادرات إلى الناتج قد بلغت وسطياً حوالي 26.1% و25.4% خلال الفترتين 2000-2004 و2005-2009 على التوالي،وبلغت عام 2010 حوالي 20.4، فهي بشكل عام تميل إلى الارتفاع، ولكن عند مقارنتها بنسبة المستوردات إلى الناتج خلال نفس الفترة، نجد بأن الأخيرة قد ارتفعت بنسبة أكبر وبلغت وسطياً حوالي 23.7% مرتفعة إلى 32.6% خلال الفترتين السابقتين على الترتيب، وحوالي 29.1% عام 2010،وهذا ما أثر بشكل كبير في الميزان التجاري السوري وسبب حالة العجز التي يمر بها. وقد نتج ذلك بشكل أساسي عن الرسوم الجمركية المنخفضة المشجعة على الاستيراد والمرافقة لموجة الانفتاح الاقتصادي التي تمر بها البلاد، وما صاحبها من زيادة في الطلب على السلع الوسيطة والرأسمالية، إضافة إلى حاجة السوق الداخلي إلى بعض السلع الكمالية التي كانت غير مسموح باستيرادها سابقاً، مما سبب هذا الارتفاع الكبير في نسبة المستوردات والوقوع في حالة العجز، ولا سيما مستوردات القطاع الخاص التي كان لها الدور الأهم في الوصول إلى هذه الأرقام.

فإذا علمنا أن العجز في الميزان التجاري السوري قفز في عام 2010 ما يقارب ستة أضعاف ما كان عليه منذ بدء حالة العجز، فذلك يضع علامات استفهام كبرى حول أسباب قفزات عجز الميزان التجاري والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (3)صادرات القطاع الخاص ومستورداته ونسبتها إلى الصادرات والمستوردات السلعية (بملايين الليرات السورية)

السنة	صادرات القطاع الخاص (1)	إجمالي الصادرات (2)	مستوردات القطاع الخاص (3)	إجمالي المستوردات (4)	(2)/(1) %	(4)/(3) %
2000	37214	216190	141881	187535	17.2	75.7
2001	41138	243149	173311	220744	17	78.5
2002	71148	301553	168661	235754	23.6	71.5
2003	55004	265039	181314	236768	20.8	76.6
2004	64978	346166	249983	379006	18.8	66
2005	211370	424300	333104	502369	49.8	66.3
2006	278917	505012	323804	531324	55.2	61
2007	333466	579034	398347	684557	57.6	58.2
2008	424356	707798	547947	839419	60	65.3
2009	307942	488330	607597	714286	63.1	85.1
2010	280452	569046	606470	812209	49.3	74.4
وسطي الفترة						
2004-2000					19.5	73.7
2009-2005					57.1	67.2

المصدر: خلاصة التجارة الخارجية – المكتب المركزي للإحصاء بدمشق/ جدول التبادل التجاري للقطاعين العام والخاص حسب أبواب وفصول تصنيف النشاط الاقتصادي/ النسب محسوبة من قبل الباحث.

لقد شكلت صادرات القطاع الخاص إلى إجمالي الصادرات السلعية، نسبة وسطية بلغت في الفترة 2000 – 2004 حوالي 19.5%، مرتفعة بشكل كبير إلى 57.1% في الفترة 2005 – 2009، وصولاً إلى استحواذ القطاع الخاص على ما يقارب 49.3% في عام 2010. إلا أن هذه الطفرة الكبيرة التي تحققت في صادرات القطاع الخاص في تلك السنوات، لم تحقق نتائجها الإيجابية المرجوة على مستوى الاقتصاد الكلي، إذ أنها جوبهت بطفرة أهم في مستورداته ساهمت بشكل أساسي في عجز الميزان التجاري واتساعه عاماً بعد عام، إذ شكلت مستوردات القطاع الخاص إلى إجمالي المستوردات السلعية نسبا وسطية مرتفعة بلغت في الفترتين آنفتي الذكر على الترتيب حوالي 73.7% و67.2%، وصولاً إلى 74.4% في عام 2010. وهذه النسب تشير إلى أن الميزان التجاري للقطاع الخاص – الشره للاستيراد – يعاني من عجز دائم أرخى بثقله على الميزان التجاري السوري بأكمله، وهذا ما يدفعنا إلى القول بأن ارتفاع نسبة مستوردات القطاع الخاص مستفيداً من التخفيضات الكبيرة التي طرأت على معدلات الرسم الجمركي والباحث عن منفعته الخاصة سبب رئيس وهام في عجز الميزان التجاري السوري.

3) ارتفاع مؤشر الانكشاف الاقتصادي:

يعبر مؤشر الانكشاف الاقتصادي عن النسبة بين إجمالي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويتأثر بمعدل أو بشروط التبادل التجاري الذي يعكس العلاقة بين ما تشتريه وحدة من وسطي صادرات الدولة من وسطي السلع التي تستوردها من الخارج. أي أنه يعبر عن العلاقة الاقتصادية مع العالم الخارجي، على اعتبار أن ارتفاع هذا المؤشر يشير إلى عمق اعتماد الاقتصاد المحلي على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته، وللحصول على حاجاته من السلع والخدمات وبالتالي ازدياد تبعيته للخارج، ومن ثم مدى حساسيتهللمتغيرات الخارجية والتقلبات في الأسواق الدولية كالأسعار والسياسات المالية والاقتصادية والتجارية للشركاء التجاريين والاتفاقيات والتكتلات والأحداث السياسية العالمية. وعلى ذلك فإن التقدم الاقتصادي يترافق مع انخفاض مؤشر الانكشاف الاقتصادي، إذ لا يتجاوز هذا المؤشر نسبة 10% – 20% في البلدان المتقدمة[7].

أما في سوريا فيمكن توضيح ذلك عبر الجدول التالي:

الجدول (4)إجمالي التجارة الخارجية ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (بأرقام 2000 الثابتة وبملايين الليرات السورية)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	اجمالي التجارة الخارجية	معدل الانكشاف الاقتصادي
2000	904622	403725	%44.6
2001	974008	463893	%47.6
2002	1022303	537307	%52.6
2003	1074183	501807	%46.7
2004	1266891	725172	%57.2
2005	1506440	926669	%61.5
2006	1704974	1036336	%60.8
2007	2017825	1263591	%62.6
2008	2445060	1547217	%63.3
2009	2519151	1202546	%47.7
2010	2791775	1381255	%49.5
وسطي الفترة			
2004-2000			%49.7
2009-2005			%59.2

المصدر: المجموعة الاحصائية للأعوام المذكورة _ المكتب المركزي للإحصاء بدمشق _ والنسب محسوبة من قبل الباحث

تشير البيانات المتاحة عن التجارة الخارجية والناتج المحلي الاجمالي الواردة في الجدول أعلاه إلى أن الاقتصاد السوري شديد التبعية للأسواق الخارجية، وذلك من خلال ارتفاع نسب التجارة الخارجية وتباينها إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المدروسة. فقد ارتفع المعدل الوسطي لمؤشر الانكشاف الاقتصادي في سوريا من حوالي 49.7% خلال سنوات 2000–2004 وصولاً إلى ما يقارب 59.2% خلال الفترة 2005–2009 حيث إنه بلغ ذروته في عام 2008 بحوالي 63.3% وعاد لينخفض في ما بعد حيث بلغ عام 2010 49.3%.

إن ارتفاع مؤشر الانكشاف الاقتصادي الذي يعاني منه الاقتصاد السوري ما هو إلا انعكاس طبيعي لعملية الانفتاح الاقتصادي وزيادة فعالية اتفاقيات تحرير التجارة الخارجية مع الدول الأخرى والتي اقترنت بجهود عدة لتعزيز هذه الاتفاقيات والشركات وخاصة فيما يتعلق بتخفيض معدلات الرسوم الجمركية أسوة بتلك الدول، الأمر الذي ساهم في زيادة حجم المستوردات السلعية بشكل أدى إلى ارتفاع إجمالي حجم التجارة الخارجية وبالتالي ارتفاع مؤشر الانكشاف الاقتصادي الذي يعني أن الاقتصاد السوري يعتمد بشكل واسع في نموه وتطوره على الاسواق الخارجيـة في أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يزيد من احتمال تأثر سوريا بالمتغيرات التي تحصل على الصعيد العالمي، ويرتب اتخاذ إجراءات دائمة لتطوير مناعة الاقتصاد السوري أمام التطورات العالمية.

4) الحصيلة الجمركية والمستوردات السلعية:

إن سياسات تحرير التجارة الخارجية في سوريا والسياسات الجمركية التي رافقتها، وخاصة فيما يتعلق بتخفيض الرسوم الجمركية على المواد المستوردة، والتي أدت إلى زيادة حجم المستوردات، قد ساهمت في تراجع واضح في نسبة الرسوم الجمركية إلى إجمالي المستوردات السلعية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (5)تطور نسبة الحصيلة الجمركية إلى المستوردات السلعية السورية(بأرقام 2000 الثابتة وبمليارات الليرات السورية)

السنة	الرسوم الجمركية (1)	المستوردات السلعية (2)	(1) / (2)%
2000	10.1	188	5.4
2001	12.5	221	5.7
2002	10.8	236	4.6
2003	27,6	237	11,7
2004	21,2	389	5,5
2005	21,1	502	4,2
2006	23,5	531	4,4
2007	29,1	685	4,3
2008	28,6	839	3,4
2009	32,4	714	4,5
2010	35,4	812	4.35
وسطي الفترة			
2004–2000			6.6
2009–2005			4,2

المصدر: المستوردات السلعية من المجموعات الإحصائية للأعوام (2000–2010) – المكتب المركزي للإحصاء، أما أرقام الرسوم الجمركية فهي مأخوذة عن قطع حسابات (فعلية) من عام (2000–2002) من أطروحة ماجستير بعنوان (الرسوم الجمركية في ظل تحرير التجارة الخارجية وإمكانية تطبيق ضريبة القيمة المضافة كبديل عنها في سوريا)[8]، ومن عام (2003–2006) من أطروحة ماجستير بعنوان (الاتجاهات الجديدة في النظام الضريبي السوري) [9]، ومن (2007–2010) من قبل إدارة الجمارك بدمشق بعد موافقة الجهات المختصة.

تشير بيانات الجدول أعلاه إلى تراجع واضح لنسبة الحصيلة الجمركية إلى إجمالي المستوردات السلعية في سوريا خلال الفترة المدروسة، فقد انخفض وسطي النسبة من حوالي 6.6% خلال الفترة 2000-2004، لتصل إلى حوالي 4.2% في الفترة 2005-2009، وتبلغ في عام 2010 ما يقارب 4.4%. حيث يمكن إرجاع هذا التراجع والتدني في النسب ولاسيما في الفترة الثانية، إلى عملية تخفيض معدلات الرسم الجمركي على السلع المستوردة والمرافقة لاتفاقيات تحرير التجارة الخارجية، ومعاهدات التبادل التجاري، وسياسات فتح الأسواق، خاصة اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA التي دخلت حيز التنفيذ منذ عام 2005، فضلاً عن بعض الاتفاقات الثنائية مع مجموعة من الدول الأخرى، والتي كان البعض منها غير مجدٍ، حيث كان من المتوقع أن تعوض الزيادة في حجم المستوردات السلعية النقص الحاصل في الحصيلة الجمركية (الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة) جراء تخفيض معدلات الرسم الجمركي، إذ إن الهدف من تخفيض الرسوم الجمركية هو زيادة إيرادات التحصيل نتيجة لزيادة عمليات الاستيراد، إلا أن ذلك لم يتحقق، بل ساهمت الكثير من تلك الاتفاقيات في تراجع الحصيلة الجمركية للاقتصاد الوطني، ومن الجدير بالذكر أن التهرب من دفع الرسوم والفساد قد لعب دوراً في الآونة الأخيرة في تراجع الحصيلة الجمركية[10] فقد قدر التهرب الجمركي خلال السنوات الخمس الأخيرة من الدراسة بما يقارب 34 مليار دولار، مع الإشارة إلى أن للتهرب الجمركي من الآثار ما يصعب حصرها، ولاسيما نتائجها عل الإنتاج المحلي، سواء عبر التهرب من دفع الرسوم الجمركية وبيعها بأرباح أكبر دون تقليل التكلفة، أو حتى في حال تخفيض التكلفة والبيع بسعر أقل، فهو يضر من حيث المنافسة التي تصبح غير متكافئة بين المنتج المحلي والمنتج المستورد[11]، ناهيك عن انتشار عمليات التهريب غير المشروع الذي يجعل الكثير من البضائع تدخل بأسماء مختلفة أو تدخل باسم مواد مستعملة أو باسم الشركات المعفاة وغيرها، ما يدل على أن الفساد الإداري يلعب دوراً واضحاً لا يقل أهمية عن عملية تخفيض معدلات الرسم الجمركي في تراجع الحصيلة الجمركية ونسبتها إلى المستوردات السلعية[12].

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1. لقد ساهمت عملية تخفيض معدلات الرسوم الجمركية في إطار تحرير التجارة الخارجية في سوريا وفتح الأسواق والدخول في اتفاقيات وشركات تجارية مع العديد من الدول، في ازدياد كبير في حجم المستوردات السلعية وخاصة السلع الجاهزة، وبالتالي ارتفاع نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي وإلى إجمالي التجارة الخارجية.

2. إن ازدياد حجم المستوردات السلعية بشكل كبير جراء تخفيض معدلات الرسوم الجمركية وتحرير التجارة الخارجية كان السبب الأساسي في ظهور العجز في الميزان التجاري السوري وتفاقمه تدريجياً خلال سنوات الدراسة، ولاسيما وأنه لم يترافق مع زيادة في حجم الصادرات، وبذلك لم تتمكن المستوردات السلعية من تغطية الصادرات السلعية، ما أدى إلى ظهور العجز في الميزان التجاري السوري، ووصوله إلى قيم مرتفعة وخاصة في السنوات الأخيرة من الدراسة.

3. لقد ساهمت زيادة المستوردات السلعية السورية في ازدياد حجم التجارة الخارجية وبالتالي ازدياد نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي والمعبر عنها بمؤشر الانكشاف الاقتصادي، ما أدى إلى تدهور معدل التبادل الخارجي لسوريا مع الدول الأخرى، وهذا ما يعني ازدياد تبعية الاقتصاد السوري للأسواق الخارجية.

4. لقد شهدت نسبة الرسوم الجمركية الفعلية إلى المستوردات السلعية في الاقتصاد الوطني تراجعاً كبيراً خلال

فترة الدراسة، رغم الزيادة الكبيرة التي شهدتها مستورداتها السلعية، وما ذلك إلا نتيجة طبيعية ومباشرة لعملية تحرير التجارة الخارجية بما تطلبته من تخفيضات جمركية.

التوصيات:

1. العمل على تقليل الاعتماد على الاستيراد في إطار النشاط الاقتصادي من خلال التركيز على ترشيد المستوردات بحيث تقتصر على السلع المنتجة لوسائل الإنتاج، وزيادة حجم الصادرات وخاصة ذات المحتوى المعرفي والتي تتضمن قيما مضافة مرتفعة، والبحث في زيادة الصادرات التي تتمتع سوريا فيها بمزايا تنافسية، ودعم العمل التصديري وتشجيعه ومنحه درجة أكبر من التسهيلات والإعفاءات.

2. الاتجاه نحو تفعيل صناعة بدائل المستوردات من خلال تقديم الدعم لإيجاد صناعات تنتج السلع التي تشكل إرهاقاً لميزاننا التجاري، سواء من خلال تفعيل مشاريع القطاع الخاص ودعمه، أو من خلال إيجاد مشاريع استراتيجية يمكن أن يدخل فيها القطاع العام نظراً لارتفاع تكلفتها.

3. القيام بدراسة جدية لخارطة التجارة الخارجية مع دول العالم لتحديد تلك الدول الأكثر عجزاً في التبادل التجاري معها، ومحاولة سد هذا العجز أو على الأقل تخفيضه بالطرق الممكنة.

4. تأمين الاحتياجات الوطنية من مصادر داخلية وإلى أكبر حد ممكن، وإيجاد سياسة تشابكية بين نوع الإنتاج واحتياجات الاستهلاك والتشجيع على استهلاكها داخلياً، مع التفكير في إيجاد االأسلوب الإنتاجي المناسب القائم على الاستغلال الأمثل لمواردنا المتاحة، والهادف إلى تحسين قدراتنا التنافسية في الأسواق الخارجية.

5. إن زيادة معدل الانكشاف الاقتصادي في سوريا والتي جعلت اقتصادنا السوري أكثر عرضة للتأثير بما يمكن أن يحدث في الأسواق الخارجية تتطلب زيادة تنويع أسواق التصدير السورية، وتوسيع قاعدة الشركاء التجاريين بما ينعكس إيجاباً في زيادة الصادرات وتحسين معدلات التبادل التجاري.

6. زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وخاصةً في العلاقات التجارية، وبشكل أخص بين الصادرات والمستوردات، فلا يجوز أن تترك الأمور لآلية السوق وحدها.

المراجع:

1-مراد، عبد الفتاح – الموسوعة الكبرى للجان – شركة البهاء للبرمجيات – الاسكندرية – عام 2003 – ص96.

2-محمود، حبيب – تحليل التجارة الخارجية في سوريا (2005-2009) – مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد (33) – العدد (1) – عام 2011 – ص49.

3- رامز شعبان، شوقي – إدارة الجمارك – جامعة بيروت العربية – بيروت – 1994 – ص234.

4- البشير، أمين – أثر تحرير التجارة الخارجية على الموازنة العامة في سوريا – أطروحة دكتوراه كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – عام 2011 – ص77.

5- يحيى، هناء – دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سوريا وأثرها على المتغيرات السكانية – أطروحة دكتوراه – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – عام 2006 – ص30.

6- العمادي، محمد – الميزان التجاري – الموسوعة العربية – العلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد العشرون- عن الموقع الإلكتروني www.arab-ency.com.

7–الحمش، منير – هيكل الصادرات والواردات وتوزعها الجغرافي – ندوة الثلاثاء الاقتصادية السادسة – جمعية العلوم الاقتصادية – دمشق عام 1990 – ص5.

8– ثابت، ناديا – الرسوم الجمركية في ظل تحرير التجارة الخارجية وإمكانية تطبيق ضريبة القيمة المضافة كبديل عنها في سوريا – أطروحة ماجستير غير منشورة – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – 2006 – ص12.

9–رجال، عبد الحليم، الاتجاهات الجديدة في النظام الضريبي السوري – أطروحة ماجستير – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – عام 2009 – ص78.

10– الحمش، منير – هل حقاً أن تحرير التجارة الخارجية قاطرة للنمو – ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون – جمعية العلوم الاقتصادية – دمشق – 2010 – ص20.

11– فضلية، عابد – رؤية مستقبلية لاقتصاد سوري متين – الهيئة العامة للضرائب والرسوم – دمشق – 2011/12/15.

12–ثابت، ناديا – آثار تطبيق المفاهيم الجمركية الحديثة في سوريا ضمن إطار منظمة التجارة العالمية – أطروحة دكتوراه غير منشورة – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – 2010 – ص41.